

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص قانون رقمي



جريمة انتهاك الخصوصية عبر الوسائل الإلكترونية

دراسة مقارنة

إعداد/

لجين خالد العطاالله

٢٤٢٠٠٢٠٣٥

تحت إشراف/

العام الدراسي

٢٠٢٤



٤ مقدمة:

٦ مشكلة الدراسة:

٨ أهمية الدراسة:

٩ أهداف الدراسة:

٩ الدراسات السابقة:

١٧ منهجية الدراسة:

١٨ المراجع:

مقدمة:

تحتاج الخصوصية الخاصة الآن إلى قدر كبير من الحماية، خاصة بعد التدخلات التي تؤثر على الخصوصية بسبب تدخل الآخرين أو تدخل المسؤولين العموميين في الواقع من أجل تنمية الدولة، لذلك يفضل القوانين الجنائية المقارنة في معظم الحالات يجادل بأن هناك لا يوجد تعارض بين الحرية وسيادة القانون، لأن حماية الحرية الفردية يجب أن تتساوى مع حماية الضمان الاجتماعي والنظام العام سيخلق شخصًا مربعًا لا يتناسب مع الديباجة الثانية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان كمجتمع حر. (الجسيمان، ٢٠٢٢)

وبالتالي فإن الحق في الخصوصية هو حق من حقوق الإنسان وكان دائمًا أحد أكثر الحقوق إثارة للجدل في البيئة القانونية، فقد حمت الحضارات القديمة والاحتكارات والدساتير والقوانين التي وضعها الإنسان قدسية الحياة الخاصة في معظم دول العالم، كما إن مفهوم الخصوصية مفهوم مرن يعني تغيير هذا المفهوم واستمراره بين المجتمع والحضارة والتراث الثقافي والوطني ومن وقت لآخر، و قد يكون ظهور أجهزة الكمبيوتر وثورة المعلومات والإنترنت قدم العديد من الخدمات المهمة في مجالات الاتصال البشري وإدارة الوثائق في نفس الوقت، وقد ساعد في التواصل البشري دون الاستماع إلى قيود الزمان والمكان، ولكن هذه التقنيات تمثل تهديدًا لخصوصية الأفراد، لذلك لم يترددوا في مشاركة معلوماتهم الشخصية على الإنترنت، وكذلك الصور ومقاطع الفيديو الخاصة بهم وأفراد عائلاتهم، مما يشكل خطرًا كبيرًا على قدسية الحياة الشخصية وانتهاكاتها في مجال المعلوماتية، و للقيام بذلك يتطلب تدخل المشرعين في العديد من البلدان حول العالم لسن قوانين الكمبيوتر والجرائم الإلكترونية. (شريف، ٢٠٢٣)

ظهور الجريمة الإلكترونية كأحد أخطر المظاهر السلبية للتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تآكل نظام العدالة الجنائية التقليدي، ولا شك أن الحق في الخصوصية من الحقوق الأساسية التي أقرها

الدستور في حياة الأشخاص الطبيعيين كملكية عامة، حيث يستجيب القضاء بعد ذلك برد قوي على القانون بأن الخصوصية الخاصة مهمة جدًا لتكوين الفرد والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، بعد أن غزا الكمبيوتر جميع تفاصيل وخصوصية حياتنا أصبحت قواعد البيانات جزءًا من مفاهيم القانون والنظام الوضعيين في العديد من البلدان منذ الثمانينيات، كما أصبحت سرية المعلومات مفهومًا عائليًا هو حق قانوني للحماية، وأصبحت اتجاهًا في العصر الحديث لا شك أن الفضاء العالمي للإنترنت قد حوله إلى فضاء مفتوح لارتكاب انتهاكات متنوعة، من بينها أعمال تنتهك الآداب العامة والأخلاق، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، وأدياننا وتقاليدنا. (عربي، ٢٠٢٢)

أغلب التشريعات قد تضمنت هذا الحق وجعلته حقًا دستورياً وجب حمايته من أي انتهاك، وأول تلك التشريعات هو التشريع الإسلامي الذي نهى عن التجسس وأخذ الأخبار وتتبع العورات والأخطاء في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحب أحدهم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه واتقوا الله إن الله تواب رحيم" . صدق الله العظيم.

وكذلك الدساتير الوطنية المعاصرة ومن أمثلة ذلك دستور المملكة العربية السعودية الصادر في أول مارس ١٩٩٢ الذي نص في المادة ٤٠ منه على أن للمراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ولا يجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو الاستماع إليها.

كما ينص دستور إمارة الكويت في المادة ٣٩ منه على أن حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية مصونة وسريتها مكفولة فلا يجوز مراقبتها أو إفشاء سريتها، وقد كفل الدستور الأردني الحقوق والحريات الفردية في الفصل الثاني من الدستور والتي تشمل الحقوق الطبيعية للصيقة بشخص الإنسان أو تلك المتعلقة بالحقوق والحريات الفكرية حيث جاءت المادة السابعة منه لتكرس مبدأ الحماية والحرية

الشخصية حيث نص على إن الحرية الشخصية مصونة ما بينت المادة الثامنة من الدستور بأنه لا يجوز أن يوقف أحد أو أن يحبس أحد إلا وفق أحكام القانون.

مشكلة الدراسة:

الحق في الخصوصية من الحقوق التي يكفلها الدستور لأن المشرع أحاطه بأسلاك الحماية وعمل على توفير الضمانات القانونية لهذا الحق أراد إدانة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، سواء في القانون الجنائي، أو الجرائم الجديدة ضد الحق في الخصوصية باستخدام التكنولوجيا الحديثة تم إعطاء الحق في الخصوصية أهمية قصوى وتمثل هذا الحق في الخصوصية، وللناس الحق في حماية أسرارهم الخاصة، مثل الأسرار الطبية والمصرفية، وحرمة المنزل، والحق في حماية المعلومات الخاصة والرسائل والصور والحق في حماية أفكارك ومشاعرك ويشمل ذلك خصوصية رسائل البريد الإلكتروني والصور ومقاطع الفيديو وكافة الاتصالات الإلكترونية.

بسبب التقدم العلمي السريع والاستخدام الواسع النطاق لوسائل الإعلام الحديثة، تعرضت الحياة الخاصة لانتهاكات عديدة، مما سمح لمعظم القوانين بتوسيع حماية الحق في الخصوصية، كواحد من الحقوق الفردية المكرسة في الحرية الشخصية، على الرغم من وهكذا اختلفت القوانين في تطوير مفهوم معين للحق في الخصوصية.

يتجاوز العرض القانوني لمسألة انتهاكات الخصوصية عبر الوسائل الإلكترونية القضايا التقليدية المرتبطة بالخصوصية في العديد من الدراسات القانونية والأطروحات العلمية القانونية، والتي تركز في الغالب على مفهوم الحق في الخصوصية وطبيعته وانتهاكاته التقليدية لأن الكثير منهم يتحدثون عن البيانات الشخصية المخزنة إلكترونياً وآلية حمايتها، إلا أن القليل من هذه الدراسات يسلط الضوء على انتهاك الخصوصية الإلكترونية، خاصة بعد توسع مواقع الدردشة والشبكات الاجتماعية التي تهاجم

مجتمعاتنا مثل الوجه، تويتر، فضائي، بلغ عدد مشترك فيسبوك من الدول العربية وحدها ٣٦ مليون مستخدم، تلتهم في عام ٢٠١١ كانوا من النساء نشر معلومات عن أنفسنا متاحة للجمهور، بالإضافة إلى صورنا الشخصية ومقاطع الفيديو الخاصة بالمناسبات الخاصة لنا ولعائلتنا وأصدقائنا، وكلها تشكل خطورة من حيث تعرض خصوصيتهم للخطر من قبل المتسللين، أو حتى خبراء الجريمة ليتم انتهاكها، والأسوأ من ذلك، أن الشباب والأطفال يستخدمون هذه المواقع والشبكات ويسرقون الكثير من معلوماتهم دون مراقبة في كثير من الحالات فريسة سهلة للإففاق والتهديد والغش أحياناً من قبل مجرمي الإنترنت الذين يستخدمون معلومات هؤلاء الشباب والأطفال لإشراكهم ببراءة ودون علم بأهميتها غرف الدردشة أو مواقع الويب أو الشبكات الاجتماعية.

على الرغم من الحماية التي تفرضها المعاهدات والداستير الوطنية، لا تزال هناك أوجه قصور في حماية الخصوصية، حيث أصبح الإنترنت أداة إجرامية تسمح بارتكاب العديد من الجرائم إلكترونياً بعيداً عن أعين مسؤولي الأمن مع استخدام هذه الأدوات الحديثة من قبل الفرد أو الدولة، يمكن للمستخدم الخطير مهاجمة حياته الخاصة، لأن الجريمة الإلكترونية ظاهرة إجرامية جديدة تدق أجراس الإنذار، وتحذر المجتمعات من جسامه الأخطار والضرر الكبير الذي تسببه ليأتي جرائم الكمبيوتر التي تهدف إلى الاعتداء على البيانات المسجلة للحاسوب والمعلومات المنقولة عبر أنظمة وشبكات المعلومات، وكذلك التأثير على الحياة الخاصة للناس، وتهديد الأمن القومي والسيادة الوطنية، وانتشار فقدان الثقة في المشاركة والاستفادة من المعلومات ثمار هذه الثورة المعلوماتية الجديدة المتصلة بالإنترنت، لن يكون ذلك ممكناً بدون تجربة ماهية تحليل الجرائم الإلكترونية.

لقد أثارت الأنماط الاجرامية المستحدثة على شبكة الإنترنت عدة مشاكل نظراً أنه من الصعب السيطرة على هذه الشبكة، وعلى الجرائم التي ترتكب عبرها، هذا من جهة ومن جهة أخرى من الصعب

اكتشاف هذه الجرائم أو تحديد مصدرها ومرتكبها، وتكمن الإشكالية أيضاً في احترام حق الوصول إلى المعلومة من جهة وحق احترام مبدأ الخصوصية الفردية من جهة أخرى، وخصوصاً بعد المخاطر التي انبثقت من التقدم العلمي والتكنولوجي، ومن ثم تتلخص مشكلة الدراسة في الاجابة على تساؤل ما هي جريمة انتهاك الخصوصية عبر الوسائل الالكترونية من خلال دراسة مقارنة بين مجموعة من القوانين والتشريعات المختلفة.

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الحماية الجنائية لحق الفرد في الخصوصية في سياق تقليدي وحديث من خلال دراسة الموقف التشريعي والشريعة الإسلامية والمعاهدات الدولية ذات الصلة، ووجهات نظر القضاء والقضاء في هذا الصدد نظرة شاملة على هذا ومن ثم صياغة هذه الآراء مع الاقتراحات.

تركز الدراسة على تعريف القراء بخصوصية الإنسان في مجال تقنية المعلومات وصورها وطرق انتهاكها والقوانين التي تحميها وتدابير الحماية الأساسية والإجرائية بدءاً باهتمام المجتمع الدولي بحماية الخصوصية من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية القانون العربي الأجنبي والمقارن.

كما تستكشف هذه الدراسة أفضل السبل والوسائل لانتهاك خصوصية الأفراد، والتي يجب معالجتها بالقوانين الوضعية لحماية الخصوصية الشخصية مع عقوبات عقابية، وبالتالي ستقترح اقتراحات حول الموضوع، والإصلاحات التي يجب تنفيذها مع التشريعات الإيجابية المعمول بها لسد الفجوة.

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أي غموض يكتنف وضع التطبيق القضائي من أجل تجنب الحد من الانتهاكات في المستقبل على أهمية احترام حرية الأفراد وخصوصيتهم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على هدف رئيسي يتمثل في التعرف على ماهية جريمة انتهاك الخصوصية عبر وسائل التواصل الإلكترونية من خلال دراسة مقارنة.

ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

١. بيان ماهية الخصوصية ومدى ارتباطها بمفهوم انتهاك الخصوصية في التشريع الاسلامي والسعودي والكويتي والأردني كدراسة مقارنة.

٢. بيان النصوص القانونية في التشريع الاسلامي والسعودي والكويتي والأردني حول جريمة انتهاك الخصوصية عبر الوسائل الإلكترونية .

٣. إيضاح الدور الفعال للتشريع الاسلامي والسعودي والكويتي والأردني في مواجهة والتصدي للجريمة انتهاك الخصوصية عبر الوسائل الإلكترونية.

الدراسات السابقة:

١. دراسة (لامي، ٢٠١٧)

وقفنا في هذه الدراسة على بيان ماهية الحياة الخاصة ونشأتها التاريخية ومراحل اعتراف الفقه والقضاء بهذا الحق وبيننا مفهوم الحياة الخاصة في المجال المعلوماتي، وتناولنا حق الخصوصية وحق الوصول إلى المعلومة وبيننا أوجه الشبه والاختلاف والتناقضات وكيف نظمت التشريعات العربية هذين الحقين وبيننا أن المشرع الأردني لم يلتزم بالمعايير الدولية في تشريع قانون ضمان حق الوصول إلى المعلومة وبيننا أن المشرع العراقي إلى الآن لم يصدر تشريع ينظم حق الوصول إلى المعلومة على الرغم من الضغوطات والتغييرات السياسية التي حصلت في العراق.

كما تسعى هذه الدراسة إلى وضع تشريع أو نص قانوني من قبل المشرع العراقي لينظم حق الخصوصية وحق الوصول إلى المعلومة وضمان عدم تعارضهما وفق المعايير الدولية.

واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن من خلال وصف ومقارنة ما جاء في القوانين الجزائية الأردنية والعراقية المتعلقة بحماية الحياة الخاصة من خلال تسليط الضوء عليها ومعرفة نقاط الضعف فيها ونقدها واستنباط النتائج التي يتوصل إليها الباحث أن الإحاطة بهذا الموضوع استلزم البحث في الإطار العام للدراسة من حيث الإشكالية العامة وأهميتها وأهدافها وحدود الدراسة، كما بينا مفهوم انتهاك الحياة الخاصة عبر الوسائل الإلكترونية والطبيعة القانونية له، وأوجه الشبه والاختلاف بينه وبين مفهوم انتهاك الحياة الخاصة التقليدي المتعارف عليه من خلال انتهاك الحواجز المادية التي وضعها الفرد لحماية نفسه من انتهاكات الأفراد أو الدولة.

ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى أهم التوصيات التي يوصي بها، وهي قيام كل من المشرعين العراقي والأردني إلى وضع تشريع قانوني ينظم الحياة الخاصة من الانتهاكات التي تحصل عبر الوسائل الإلكترونية وذلك من خلال تعديل وتحديث نصوص قانون العقوبات العراقي والأردني لمواجهة ظاهرة الإجرام المعلوماتي، وكذلك ضرورة أن يسن المشرع العراقي قانون ضمان حق الحصول على المعلومات على غرار نظريه الأردني ولكن بشرط مراعاة المعايير الدولية لهذا القانون، فضلا عن جملة أخرى من التوصيات التي ذكرها الباحث في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

إن تدفق المعلومات وانسيابها عن طريق أجهزة الاتصال الحديثة وخاصة الكمبيوتر، والهاتف المحمول، والإنترنت له آثار إيجابية في كافة مجالات الحياة، وعليه آثار سلبية على مختلف الأوضاع الاجتماعية، والثقافية، والحياة الخاصة للأفراد سواء على المستوى الداخلي للدول، أو على المستوى الدولي ولا يتوقف الأثر السلبي عند هذا الحد، بل يمتد ليشمل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومن أهم هذه الحقوق التي تعرضت للانتهاك الإلكتروني في مجال التقنيات الحديثة هو الحق في الخصوصية، أو الحق في الحياة الخاصة.

ويعد الحق في الخصوصية من الحقوق اللصيقة بالإنسان، وهو من أكثر الحقوق المثيرة للجدل بين فقهاء القانون، وكذلك حرمة الحياة الخاصة وقديستها التي صانتها كل الأديان السماوية، والدساتير والقوانين الوضعية في غالبية دول العالم؛ ونتيجة للثورة الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والحاسب الآلي، فقد تراكمت المعارف، وازدادت حصيلة المعلومات، وأصبح هناك ما يعرف بعصر " تقنية المعلومات وجرائم تقنية المعلومات" مما أدى إلى نشوء أضرار فادحة تلحق بالمجتمع نتيجة استغلال وسائل الاتصال الحديثة، وشبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت وفي ظل استخدام الجميع لهذه الوسائل، وانتشار أجهزة الحواسيب والهاتف المحمول ووضع كثير من معلوماتهم الشخصية، وصورهم، ومقاطع الفيديو الخاصة بهم وبأسرهم على الأجهزة وعلى شبكة الإنترنت يؤلف خطراً لا يستهان به على حرمة حياة الناس الخاصة، الأمر الذي أوجب تدخل المشرع في كثير من دول العالم ومنها الأردن لسن قوانين خاصة بجرائم الحاسوب، والإنترنت، والجرائم الإلكترونية والمطبوعات والنشر، والمواقع الإلكترونية، والاتصالات لتنظيم التواصل على شبكة الإنترنت ومراقبة الجريمة، والاعتداءات الإلكترونية؛ لذا تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الحياة الخاصة وصورها، والمقصود بانتهاك الخصوصية عبر وسائل الاتصال الإلكترونية وصوره، والمسؤولية المدنية المترتبة على المعتدي في هذا المجال، وأساس

المسؤولية وتطبيقاتها، والاجابة عن العديد من التساؤلات عن جريمة انتهاك الحياة الخاصة في إطار المعلوماتية.

٣. دراسة (الجسيمان، ٢٠٢٢)

يقاس اليوم مدى تقدم الدول وتحضرها بمدى حفاظها واحترامها لخصوصية الأفراد، ويزيد الاهتمام بالحق في حرمة الحياة الخاصة على نحو متعاظم في الوقت الراهن في ظل التطور الدائم والمستمر لتكنولوجيا المعلومات، حيث مكنت تلك التكنولوجيا الغير من انتهاك خصوصيات الأفراد والاطلاع على أسرارهم وإفشاءها، خاصة بعد شيوع استخدام أجهزة الحاسب الآلي ووسائل تقنية المعلومات والشبكة المعلوماتية، ومن هنا أشرقت شمس المشكلة البحثية وثار التساؤل حول مفهوم جريمة التعدي على حرمة الحياة الخاصة عبر الوسيلة الإلكترونية وسماتها.

وفي سبيل الإجابة على المشكلة اعتمدت الدراسة على المنهج التأصيلي التحليلي القائم على تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالحق في الخصوصية في القانون القطري، مع الاعتماد على أسلوب المقارنة مع النظم القانونية المختلفة، وهم كلا من القانون الأمريكي، والفرنسي، والبريطاني، والمصري، ودول مجلس التعاون الخليجي، وقد انتهت الدراسة إلى حصاد مجموعة من النتائج والتوصيات.

٤. دراسة (شريف، ٢٠٢٣)

من البديهي قول بان حرمة الحياة الخاصة للفرد من أهم الحقوق التي يعمل المشرع دائماً على حمايتها ومكافحة ومواجهة كافة الأفعال التي يمكن أن تنتهك حق الإنسان في سرية حياته الخاصة ووضع المشرع العراقي مجموعة من النصوص الجزائية لتقرر عقوبات رادعة لكل من يقوم بارتكاب فعل من شأنه انتهاك حرمة الحياة الخاصة للغير كما تتمثل هذه الدراسة مهمة أخرى وهو صور الاعتداءات

التي تخرج من إطاره التقليدي إلى إطار المستحدث تبعاً للتطور الذي يشهده العالم في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات وقد برز أهمية قانون الجنائي باعتباره الوسيلة الأكثر ملائمة لمواجهة هذه الانتهاكات وحماية المجتمع من أخطارها، ونتيجة الغضب العام من هذه الآثار السلبية للتكنولوجيا الحديثة بدأ المشرع في العديد من دول العالم في تبني مقارنات ونصوص تشريعه تجريم أنشطة وصور التسلسل والعنف الإلكتروني.

لبيان طبيعة هذه الجريمة ونطاقها باعتبارها من الجرائم الحديثة استخدمنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي من خلال تحليل نصوص القوانين الجزائية المتعلقة بحماية الحياة الخاصة من خلال الاطلاع عليها ومعرفة نقاط الضعف فيها واستنباط النتائج التي توصلنا إليها إن الإحاطة بهذا الموضوع يستلزم البحث في الإطار العام للدراسة من حيث الإشكالية العامة وأهميتها وأهدافها وحدود الدراسة، كما بينا مفهوم انتهاك الحياة الخاصة عبر الوسائل الإلكترونية والطبيعة القانونية لها.

٥. دراسة (عزي، ٢٠٢٢)

تعد وسائل التواصل الاجتماعي من أهم عوامل التحول الاجتماعي في العصر الحديث، إذ تؤدي دوراً مهماً في حياة الملايين من الأشخاص، وخصوصاً عبر منصاتها، مثل: الفيسبوك والتويتر والانستغرام والسناپ شات وغيرها الكثير، وذلك من خلال عرض آخر التحديثات في حياة الفرد والتواصل مع الأصدقاء وأفراد العائلة، فضلاً عن مشاركة الصور ومقاطع الفيديو الخاصة.

وتساعد هذه المنصات في تواصل الملايين من الأشخاص، ومن ثم فإن لها القدرة على التأثير على حياتهم بما في ذلك من تأثير سلبي لسوء الاستخدام. ويتوقع من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي استعمال هذه المنصات بشكل مسؤول؛ لأن الخصوصية ضرورية لتجنب الضرر والتشويه والكشف العلني والانتهاكات.

تبحث الدراسة في الخصوصية بوسائل التواصل الاجتماعي من منظور قانوني وأخلاقي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ تعالج مخاوف المستخدمين الذين لا ينتبهون لموضوع الخصوصية عبر العالم الافتراضي، كما وتبحث في إرشادات حماية البيانات والفجوة في البحوث المرتبطة بالخصوصية على منصات التواصل الاجتماعي.

وترتكز الدراسة على النظرية الأخلاقية النفعية الاجتماعية كإطار أخلاقي، فيما تطبق النظرية القانونية؛ لأنها تحدد وتضع حدوداً للخصوصية ومظاهرها المختلفة في وسائل التواصل الاجتماعي، الوعي بالخصوصية هو عامل حاسم عند استخدام منصات التواصل الاجتماعي، لذلك يجب أن يتحمل مقدمو هذه المنصات مسؤولية توجيه وتنوير المستخدمين لاتخاذ الحذر ومنع انتهاك الخصوصية على معلوماتهم الشخصية التي ينشرونها عبر هذه المواقع.

تساعد نتائج هذه الورقة البحثية على توعية مستخدمي منصات التواصل لاتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة لحماية معلوماتهم وبياناتهم الخاصة، كما تشكل مرجعاً نظرياً للقائمين على هذه المنصات لمعرفة أهمية تثقيف المستخدمين عبر هذه المنصات لحماية بياناتهم الخاصة.

يعد قانون الجرائم الإلكترونية (القانون الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢) في الإمارات العربية المتحدة، انتهاك الخصوصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي جريمة يعاقب عليها القانون، إذ تكون العقوبة ما بين السجن لمدة خمس سنوات وغرامة تتراوح بين ١٠٠,٠٠٠ درهم و ٥٠٠,٠٠٠ درهم إن غالبية مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي غير مدركين لطرق حماية معلوماتهم الشخصية التي يتم مشاركتها عبر الإنترنت؛ إذ إن التكنولوجيا أصبحت أسهل ويمكن نشر صورة بضغطة زر واحدة، لكنهم يبقون غير مدركين لكيفية تأثير ذلك على حياتهم، وعلى الرغم من أن القائمين على وسائل التواصل

الاجتماعي يعملون لتوفير أنظمة وميزات أساسية وأكثر أماناً، إلا أن الدور يبقى على المستخدم نفسه ومدى استعداده لتعلم كيفية استخدام هذه الميزات لحماية معلوماته الشخصية.

أظهرت هذه الدراسة أنه على الرغم من أنه لا يوجد إطار قانوني حصري عن الخصوصية في دولة الإمارات العربية المتحدة ولكن هناك العديد من القوانين ذات الصلة. لذلك، هناك حاجة لمزيد من استكشاف الخصوصية من قبل الجهات المسؤولة لوضع أبعاد قانونية جديدة في الدولة.

ووفقاً لنتائج الدراسة من المنظور الأخلاقي، فإن أفراد عينة البحث ليس لهم الوعي الأخلاقي الكافي في التعامل مع موضوع الخصوصية على الشبكة، وبينما لا يزال المنظور الأخلاقي مثيراً للجدل، فإن المنظور القانوني لخصوصية وسائل التواصل الاجتماعي في الإمارات العربية المتحدة يعتبر مرجعاً في فهم الخصوصية من الناحية القانونية؛ لأنه يستند إلى العديد من القوانين التي تحمي المستخدمين، مثل قانون العقوبات الإماراتي، وقانون الجرائم الإلكترونية. ومع ذلك، تعتبر هذه القواعد أساساً للقوانين المستجدة التي تنشأ بسبب تطور أنظمة وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم.

٦. دراسة (المارية، ٢٠٢١)

يعتبر الحق في الخصوصية من أهم حقوق الإنسان التي أولتها التشريعات المحلية والدولية عناية خاصة، حيث جعلته حقا دستوريا يجب حمايته من أي انتهاك، ويعد التشريع الإسلامي صاحب السبق في تقرير هذا الحق، حيث نهى عن التجسس وتتبع العورات وغيرها من مفردات هذا الحق.

ويحاول هذا البحث إلقاء الضوء على موضوع انتهاك الخصوصية، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بغية الإجابة على سؤال رئيس وهو مدى توافر قواعد قانونية في النظام السعودي تحقق

حماية فاعلة للحق في الخصوصية من الاعتداء عليه عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟ مع مقارنتها بقواعد الحماية الشرعية المقررة في الفقه الإسلامي.

٧. دراسة (عربي، ٢٠٢١)

أتاحت شبكة الإنترنت إنشاء مجموعة من المواقع الإلكترونية المخصصة للتفاعل والتبادل الاجتماعي عرفت بوسائل التواصل الاجتماعي، وكان الهدف منها تبسيط عملية التواصل بين روادها دون تكلفة مادية، ومن ثم مساعدتهم على تبادل المعارف والأفكار والآراء للانفتاح على مختلف الثقافات العالمية. بيد أنه ظهرت أفعال في أروقة هذه البيئات الرقمية شكلت انتهاكا لخصوصية رواد مواقع التواصل الاجتماعي، مما استدعى تدخل المشرع الجنائي في مصر وفرنسا لتقرير المسؤولية عن هذه الانتهاكات، والتي تنوعت بحسب الدور الذي يشغله الكيان المعتدي، فقد يضطلع بدور المتحكم في البيانات الشخصية، أو المعالج لها، أو حائزها. وقد تمثلت إشكالية هذه الدراسة في اتساع نطاق المسؤولية الجنائية عن انتهاك الخصوصية المعلوماتية لرواد مواقع التواصل الاجتماعي، وهدفت الدراسة إلى تحديد نطاق مسؤولية مشغلي وسائل التواصل الاجتماعي عن انتهاك الخصوصية المعلوماتية لروادها.

وقد حرصت الدراسة على تتبع خطى قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، وأيضاً قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، واعتمدت الدراسة على المنهج القانوني المقارن، من خلال دراسة الوضع في النظام القانوني الفرنسي، بهدف بيان أوجه الاختلاف والتباين بين هذا النظام والنظام القانوني المصري.

وفي سبيل تحقيق الدراسة لأهدافها تناولت في المطلب الأول، ماهية الخصوصية المعلوماتية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وخصصت المطلب الثاني لبيان نطاق المسؤولية الجنائية الناشئة عن

انتهاك الخصوصية المعلوماتية عبر مواقع التواصل الاجتماعي يسبقهما مطلب تمهيدي عن ماهية النظام المعلوماتي.

منهجية الدراسة:

تطلبت الدراسة الاستعانة بعدد من مناهج البحث العلمي في القانون تمثلت بالمناهج الآتية:

المنهج التاريخي: والمنهج التاريخي الذي شرحت فيه مفهوم الجريمة وخصائصها ومظاهرها، والتحديات التي تواجه القضاء عليها، وتوضيح حكم القانون فيها، وتحليل وتفسير المواد العلمية، وتتبع التاريخ التاريخي مراحل مواجهتها عبر الأنظمة الدولية، كل ذلك في شكل صياغة نظرية ، كالنظريات التي يعرفها الفقهاء والبناء عليها، شبيهة بها والتي ستتجلى في سبل مواجهة جريمة السرقة الإلكترونية.

المنهج التحليلي: سيتم استخدام النهج الوصفي التحليلي لمناقشة الموضوع وتحليل المحتوى.

المنهج المقارن: وسنتبع أيضا المنهج المقارن من خلال المقارنة بين تشريعات الدول.

المراجع:

- الجسيمان، علي عبدالله علي سيف. (٢٠٢٢). مفهوم جريمة التعدي علي حرمة الحياة الخاصة عبر الوسيلة الإلكترونية: دراسة مقارنة بالنظم القانونية المقارنة. مجلة القانون والأعمال، ع٧٨ ، ٨٥ - ١٠٢
- شريف، شيلان محمد. (٢٠٢٣). المواجهة الجنائية لانتهاك حرمة الحياة الخاصة. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج١٢، ع٤٤ ، ٥٨٠ - ٦٠٨.
- عرابي، سامح سامي. (٢٠٢٢). المسؤولية الجنائية عن انتهاك الخصوصية المعلوماتية عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي. مجلة القانون والتكنولوجيا، مج٢، ع٢ ، ٢١٣ - ٢٦٧.
- عزي، عبدالرحمن، و دخان، سامية. (٢٠٢٢). Social Media and Privacy in the UAE: A Survey Research. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج١٩، ع٢ ، ٥٦٩ - ٦٠٤
- لامي، بارق منتظر عبدالوهاب، و اللوزي، أحمد محمد عبدالرحيم. (٢٠١٧). جريمة إنتهاك الخصوصية عبر الوسائل الإلكترونية في التشريع الأردني: دراسة مقارنة) رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- المارية، عمرو محمد غازي. (٢٠٢١). المواجهة القانونية والشرعية لانتهاك الخصوصية في وسائل التواصل الاجتماعي. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج٦، ع٣ ، ٨٢٥ - ٨٥٠.

– المحاسنة، محمد عبدالوهاب محمد. (٢٠١٨). المسؤولية المدنية عن انتهاك الخصوصية

فى وسائل الاتصال الإلكترونية وفقاً للقانون الأردنى. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنأ

الأشراف، ٢٠ع، ج ١ ، ٦٧٥ - ٧٠٤.

Mid–Ocean University

College of Management

Digital Law Major



The crime of violating privacy through electronic means

A comparative study

Prepared by:

Lujain Alatallah

202002035

Supervised by:

Academic Year: 2024